

Distr.: General
24 February 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة عشرة

فيينا، ٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولاً - مقدمة..... ٧-١
٥	ثانياً - الترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها..... ٥٣-٨
٥	ألف - الدليل التشريعي وسائر الأدوات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية..... ١٢-٨
٧	باء - الحلقات الدراسية الإقليمية الرفيعة المستوى..... ١٦-١٣
٨	جيم - التعاون مع الكيانات الأخرى..... ٣١-١٧
٨	١ - إشراك الكيانات الأخرى في الحلقات الدراسية الإقليمية الرفيعة المستوى... ١٧
٨	٢ - المبادرات المشتركة..... ٢١-١٨

* E/CN.15/2006/1

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر وصول المعلومات المطلوبة.

220306 V.06-51437 (A)



الصفحة	الفقرات
٣	مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الحلقات
١٠	الدراسية والأفرقة العاملة المنظمة من قبل الكيانات الأخرى ٣١-٢٢
١٢	دال- تقديم المساعدة التقنية ٤٥-٣٢
١٢	١- الخدمات الاستشارية القانونية ٣٧-٣٢
١٣	٢- المساعدة في مجال بناء القدرات ٤٥-٣٨
١٥	هاء- التعاون مع القطاع الخاص والاتفاق العالمي ٥٠-٤٦
١٧	واو- اليوم الدولي لمكافحة الفساد ٥١
١٧	زاي- الأحداث التعاهدية الخاصة ٥٣-٥٢
١٨	ثالثا- الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٥٨-٥٤
١٨	ألف- الدورة الثامنة للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد (فيينا، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) ٥٦-٥٤
١٨	باء- الإجراءات التحضيرية الأخرى ٥٨-٥٧
١٩	رابعا- استنتاجات وتوصيات ٦١-٥٩
٢١	المرفق- حالة التوقيعات والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ٢١

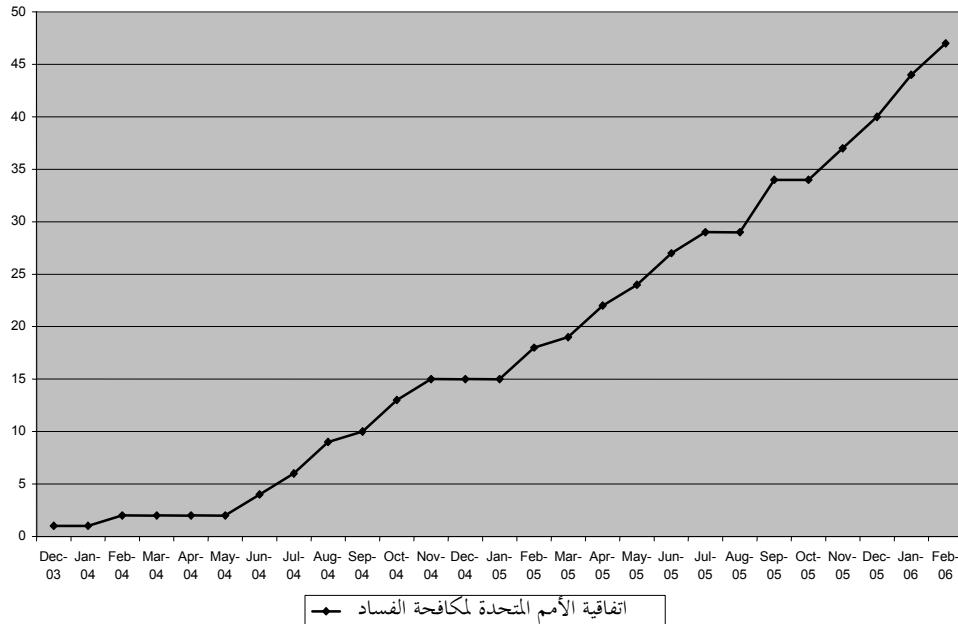
أولا - مقدمة

١ - دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيّز النفاذ يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عملاً بأحكام المادة ٦٨ من الاتفاقية التي تنص على بدء نفاذ الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت هذه الاتفاقية بموجب قرارها ٤/٥٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢ - ويؤدّي بدء النفاذ إلى إنشاء مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي سيُعقد في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء سريانها، عملاً بأحكام المادة ٦٣ من الاتفاقية. وأعربت حكومة الأردن عن رغبتها في استضافة الدورة الأولى من مؤتمر الدول الأطراف، وقد كانت الأمانة وحكومة الأردن تجريان، إبّان إعداد هذا التقرير، مشاورات بشأن الترتيبات المتعلقة بالدورة الأولى التي يحتمل أن تعقد في مستهل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعمّان.

٣ - وحتى تاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كانت ١٤٠ دولة قد وقّعت على الاتفاقية، فيما صادقت عليها ٤٨ دولة. (انظر الشكل أدناه وقائمة الدول الموقّعة والأطراف في الاتفاقية الواردة ضمن مرفق هذه الوثيقة).

التقدّم المحرز في تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



٤- وعملا بأحكام المادة ٦٧ من الاتفاقية، أغلق باب التوقيع عليها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويجوز للدول التي لم توقع على الاتفاقية أن تنضم إليها.

٥- وفي القرار ١٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والمعنون "إجراءات مكافحة الفساد: مساعدة الدول على بناء القدرات تيسيرا لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها لاحقا"، رحّب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتصديق عدد متزايد من الدول الأعضاء على تلك الاتفاقية؛ وحثّ الدول على أن تنظر في تصديق الاتفاقية في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى بدء سريانها مبكرا ومن أجل تسير تنفيذها تنفيذا فعّالا؛ وأهاب بالدول الأعضاء المضي في تقديم تبرعات وافية إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بما قد يلزمها من المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية؛ وطلب إلى الأمين العام العمل على تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالموارد اللازمة لتمكينه من الترويج لبدء سريان الاتفاقية وتنفيذها، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل بناء القدرات في المجالات التي تشملها الاتفاقية؛ وطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الخامسة عشرة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٦- وفي القرار ١٧٥/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، رحّبت الجمعية العامة بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قريباً حيز النفاذ، وأكدت من جديد الدور الذي يؤديه المكتب في تزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها وعلى سبيل الأولوية القصوى، بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية وغير ذلك من أشكال المساعدة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك في مجالات منع الفساد ومكافحته؛ وشجّعت الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة زيادة دعمها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتفاعلها معه، للإفادة من أوجه التآزر وتفاذي الازدواجية في الجهود؛ وحثّت الدول على تقديم تبرعات كافية ومنظمة لغرض تنفيذ الاتفاقية من خلال آلية الأمم المتحدة للتمويل المنصوص عليها في الاتفاقية خصيصاً لذلك الغرض أو عبر تقديم الدعم المباشر لتنفيذ الأنشطة والمبادرات.

٧- وفي القرار ٢٠٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمعنون "منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تمسّياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد"، كرّرت الجمعية العامة دعوتها جميع الدول الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المختصة، في حدود اختصاصها أن تقوم بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها بالكامل في أقرب وقت ممكن؛ وشجّعت جميع الحكومات على منع الفساد بكافة أشكاله ومكافحته والمعاقبة عليه، والعمل على إعادة الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع على وجه السرعة، من خلال استعادة الأصول تمثيا مع مبادئ الاتفاقية، وبخاصة الفصل الخامس؛ ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي بطرق شتى، منها منظومة الأمم المتحدة، دعما للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، وكذلك لاستعادة الأصول؛ وشجّعت الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشجّعت كذلك المكتب على إيلاء أولوية عالية للتعاون التقني، عند طلبه، من أجل تحقيق عدة أمور منها الترويج للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها؛ وشجّعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الاحتفاء بيوم ٩ كانون الأول/ديسمبر باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وفقا لما قرّرت الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٨.

ثانياً- الترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

ألف- الدليل التشريعي وسائر الأدوات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية

٨- أعدّ المكتب دليلاً تشريعياً لتصديق اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها، استناداً إلى الخبرة الإيجابية المستقاة من إعداد الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها،^(١) وقد تم ذلك بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة الجنائية.

٩- فقد عقد فريق خبراء يمثلون جميع المناطق الجغرافية ومختلف النظم القانونية، اجتماعين في تورين، إيطاليا، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، على التوالي. وقد عُُمِّم مشروع الدليل التشريعي الذي وضع خلال هذين الاجتماعين، للحصول على تعليقات وإسهامات الخبراء والوفود في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في بانكوك في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وعلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة عشرة، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويجري إدراج التعليقات التي وردت ضمن الصيغة النهائية للدليل الذي سوف ينشر باللغات الرسمية للأمم

المتحدة لتوزيعه في الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٠- ونظرا للتحديات الكبرى التي تواجه الدول الأطراف فيما يتعلق بوضع الإطار المؤسسي للاتفاقية واستحداث الإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها، ولا سيما تدابير منع الفساد وإنفاذها واستعادة الأصول، فقد شرع المكتب بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث منع الجريمة والعدالة الجنائية، في مشروع لإعداد دليل تقني للترويج لتنفيذ الاتفاقية. ويتمثل الهدف في إنشاء سجل لأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات المؤسسية والتنفيذية المطلوبة لتنفيذ أحكام الاتفاقية، بما يشكل تكملة للدليل التشريعي. وسوف يستفيد المشروع من العمل الذي اضطلع به المكتب بشأن جمع أفضل الممارسات في ميدان منع الفساد ومراقبته، مثل مجموعة أدوات مكافحة الفساد^(٢) فضلا عن العمل الذي قامت به المنظمات الأخرى ولا سيما أعضاء الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد.

١١- وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، نُشرت الطبعة الثانية من عرض الأمم المتحدة التجميعي للصوصك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد ووزعت أثناء الدورة الرابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي المنتدى العالمي الرابع لمحاربة الفساد في البرازيل، المعقود ببرازيليا خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وكذلك في سائر المناسبات اللاحقة.

١٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نظّم المكتب الاجتماع الرابع للمجموعة القضائية لتدعيم الأمانة القضائية في فيينا، والذي حضره كبار القضاة من ١٢ بلدا من النظامين القانونيين المدني والعام. وكان الاجتماع يهدف إلى استعراض اقتراح لإعداد مشروع تعليق على مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي (مرفق الوثيقة E/CN.4/2003/65) التي كان الفريق قد اعتمدها سابقا، ومشروع دليل بشأن الإصلاح القضائي. واستكمل الاجتماع أيضا مبادئ السلوك للنزاهة القضائية التي وضعتها الأمم المتحدة، وناقش معايير استعراض الأداء القضائي التي يجري تطبيقها في مختلف الولايات القضائية.

باء- الحلقات الدراسية الإقليمية الرفيعة المستوى

١٣- نظّم المكتب بدعم من عدد من المانحين سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية الرفيعة المستوى في غضون الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ ومستهل عام ٢٠٠٦، وذلك استنادا إلى التجربة الناجحة للحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية التي عقدت للترويج

للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها (المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥).

١٤- وإلى حين إعداد هذا التقرير، عُقدت ست حلقات دراسية إقليمية ترمي إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها، وذلك على النحو التالي: (أ) حلقة دراسية رفيعة المستوى لبلدان غرب ووسط إفريقيا، نُظمت بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا التابع للمكتب، واستضافتها حكومة السنغال بداكار في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛ (ب) ومؤتمر رفيع المستوى لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، عُقد بصوفيا في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واستضافته حكومة بلغاريا؛ (ج) وحلقة دراسية رفيعة المستوى لبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الناطقة بالإسبانية في الكاريبي عقدت ببيونس آيريس، واستضافتها حكومة الأرجنتين في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ (د) وحلقة دراسية إقليمية رفيعة المستوى في المنطقة العربية نُظمت بالتعاون مع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب، واستضافتها الحكومة المصرية بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ (هـ) وحلقة دراسية رفيعة المستوى نُظمت بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ واستضافتها الحكومة التايلندية في بانكوك من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ (و) وحلقة دراسية رفيعة المستوى لبلدان جنوب وشرق أفريقيا نُظمت بالتعاون مع المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمكتب، واستضافتها حكومة جنوب أفريقيا في بريتوريا من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ومن المزمع عقد حلقة دراسية للبلدان الناطقة بالإنكليزية في الكاريبي خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٥- وشارك في تلك الحلقات الدراسية مقررو السياسات والإخصائيون، وشكّلت منبرا أتاح للبلدان المشاركة أن تتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والمبادرات المبتكرة مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المكتب. وحاولت الحلقات الدراسية أن توازن بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية لتصديق اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها. وبينما كان من أهدافها الأساسية تعزيز الإرادة والالتزام السياسيين اللذين أتاحا إمكانية التفاوض على الاتفاقية، فقد شكّل تعريف البلدان بأحكام الاتفاقية هدفا رئيسيا آخر على نفس الدرجة من الأهمية. وأُتخذ مشروع الدليل التشريعي لإدراج الاتفاقية في التشريع الوطني أساسا لتلك العملية.

١٦- وبرزت طائفة من القضايا الرئيسية خلال الحلقات الدراسية وجاء بيانها ضمن الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في نهاية كل حلقة دراسية. وفيما يلي بعض القضايا التي تكرر ذكرها أثناء تلك الحلقات. أبرز المشاركون أهمية وضع استراتيجيات وطنية

لمكافحة الفساد، تشمل اتخاذ تدابير قوية لمنع. وفي هذا السياق، جرى تأكيد الصبغة الجوهرية للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إذكاء وعي الجمهور بالفساد. واعتُبر إنشاء هيئات لمكافحة الفساد وتزويدها بالقدر الملائم من الاستقلالية على المستويين السياسي والوظيفي وعلى مستوى الميزانية من العناصر الأخرى الحاسمة ضمن أية استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وشكّل استحداث منهجية تشمل وضع مؤشرات موضوعية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية إحدى القضايا التي أثّرت مرارا. وتم التأكيد في جميع تلك الحلقات الدراسية على ضرورة مواصلة تعزيز آليات التعاون الدولي القائمة، ولا سيما في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وعلى تدعيم آليات استعادة الأصول. ولاحظ المشاركون أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب. وتم التشجيع بشكل خاص على القيام بمبادرات مشتركة مع سائر المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك عقد دورات تدريبية مشتركة ترمي إلى بناء القدرات الوطنية.

جيم- التعاون مع الكيانات الأخرى

١- إشراك الكيانات الأخرى في الحلقات الدراسية الإقليمية الرفيعة المستوى

١٧- أشرك المكتب المؤسسات الشريكة في تنظيم الحلقات الدراسية وتصريف أعمالها. فإلى جانب الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمعاهد الإقليمية كمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، شاركت في الحلقات الدراسية أيضا منظمات دولية أخرى من بينها مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وميثاق ضمان الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، فضلا عن البنك الدولي والمصارف الأخرى مثل مصرف التنمية الأفريقي. وشاركت في الحلقات الدراسية بفعالية أيضا مؤسسة الشفافية الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى، بما فيها مركز دراسة الديمقراطية ومعهد الدراسات الأمنية.

٢- المبادرات المشتركة

١٨- نظّم المكتب حلقة عمل حول موضوع قياس الفساد ورصده ومكافحته، بصوفيا يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وذلك بالاشتراك مع مركز دراسة الديمقراطية وهو منظمة غير حكومية بلغارية. واستفادت حلقة العمل من الطرق الحالية في تقييم مستويات الفساد وطبيعته وموقعه وأثره، فضلا عن رصد تنفيذ الصكوك الدولية القائمة في مجال

مكافحة الفساد، وحددت العوامل الأساسية لقياس الفساد ورصده والإجراءات المتخذة لمكافحة.

١٩- ونظّم المكتب بالاشتراك مع وزارة العدل في مصر وحكومة فرنسا حلقة عمل وطنية حول الخطوات التمهيديّة لتصديق الاتفاقية وتنفيذها. وعقدت الحلقة بالقاهرة يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٠- وعقد المكتب بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى إقليميا بشأن مؤسسات مكافحة الفساد في آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية، وذلك بفيينا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد حضر المنتدى ممثلو ٢١ بلدا في المنطقة، وناقشوا المسائل السياسية والعملية المتعلقة بصوغ تشريعات مكافحة الفساد وإنفاذها، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد وكذلك التدابير الرامية إلى منعه.

٢١- وواصل المكتب تقديم خدماته للفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظّم المكتب الاجتماع السابع للفريق الذي عقد ببانكوك - نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد ركّز الاجتماع على منع الفساد ومراقبته في المساعدة الطارئة في أعقاب الكوارث، واعتمد مجموعة من الاستنتاجات من أجل مواصلة العمل في مجال تحسين الشفافية والمساءلة في المنظمات التي تشارك في توفير المساعدة الطارئة للبلدان المتضررة من الكوارث الكبرى، مثل كارثة تسونامي في المحيط الهندي. وقد حضر في اجتماع الفريق الثامن الذي عقد في نيويورك في مستهل عام ٢٠٠٦ ممثلو ٣٧ من المنظمات الناشطة دوليا في ميدان السياسات المناهضة للفساد والإنفاذ والتوعية. وناقش الاجتماع نُهج تقديم المساعدة التقنية اللازمة لإنشاء الهيئات المعنية بمكافحة الفساد وأدوات تلك المساعدة وطرقها؛ وتدعيم القدرات في مجال منع الفساد ومكافحته؛ وتوفير الخدمات الاستشارية القانونية؛ وتدريب مسؤولي إنفاذ القانون؛ ومشاركة المجتمع المدني؛ وإعداد المنشورات التقنية والكتيبات والكراسات، فضلا عن توظيف الأبحاث والتقييمات في المجال العملي.

٣- مشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الحلقات الدراسية والأفرقة العاملة المنظمة من قبل الكيانات الأخرى

٢٢- واصل المكتب مشاركته كمراقب في الفريق العامل التابع للكونمونت والمعني بإرجاع الأصول إلى بلدانها، والذي عقد خلال فترة الاستعراض اجتماعين من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ومن ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ على التوالي. وقد اعتمد الفريق العامل في تقريره مجموعة من التوصيات ترمي إلى إعمال الآليات التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ميدان التعاون الدولي واستعادة الأصول وتحسين تلك الآليات لدى الدول الأعضاء في الكونمونت.

٢٣- وتابع المكتب مشاركته بصفته مراقبا دائما في الفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يقوم برصد تنفيذ الاتفاقية التي وضعتها هذه المنظمة في مجال مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٩٧.^(٣) وشارك المكتب بصفته تلك في اجتماعين للفريق العامل، عقدا بباريس في الفترتين من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ومن ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على التوالي.

٢٤- وشارك المكتب يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، في اجتماع خبراء عقدته منظمة الدول الأمريكية بمقرها في واشنطن العاصمة. ووجهت الدعوة للمكتب لعرض اتفاقية مكافحة الفساد وتقديم إسهامات موضوعية بشأن القضايا المتصلة بالاتفاقية.

٢٥- وقدم المكتب عرضا عن الاتفاقية وتولى إدارة جلسة بشأن التحديات التي تواجهها بلدان شبكة مكافحة الفساد المعنية بالاقتصادات الانتقالية في مجال تنفيذ الاتفاقية، وذلك في الاجتماع العام السادس لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد في مدينة اسطنبول يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. كما ناقش الاجتماع مشروع مسرد المعايير الدولية لمكافحة الفساد الذي يقارن بين مقتضيات كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة الرشوة واتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد لعام ١٩٩٨.^(٤) وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شارك المكتب أيضا في المؤتمر الإقليمي الخامس لمبادرة مكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ التي أعلن عنها في عام ٢٠٠٠ من قبل مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٦- وشارك المكتب يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في حلقة دراسية مواضيعية نظّمها مجلس أوروبا في إطار مشروع إقليمي يرمي إلى تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا (المشروع الفعّال لبرنامج مكافحة الفساد والجريمة المنظمة في جنوب شرق أوروبا (PACO-Impact Project)) ومبادرة مكافحة الفساد التابعة لميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وقدم المكتب عرضاً عن الاتفاقية وتولى إدارة حلقتي عمل حول تحديد احتياجات الإصلاح التشريعي وصياغة التشريعات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية كما قدم إسهامات موضوعية في الحلقتين.

٢٧- وشارك المكتب يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في اجتماع لبرلمانيي الدول العربية عقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة بشأن تصديق الاتفاقية وتنفيذها.

٢٨- وساهم المكتب يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في حلقة عمل تدريبية بشأن معايير مكافحة الفساد، نظمتها في بنومبين اللجنة الكمبودية المعنية بإجراءات حقوق الإنسان ومنظمة Pact العالمية في كمبوديا. وكانت أهداف حلقة العمل تتمثل في بناء قدرات المجتمع المدني ومعارفه في ميدان المعايير الدولية لصكوك مكافحة الفساد وأفضل الممارسات ذات الصلة، وكذلك تيسير تبادل المعلومات بشأن سياسات بلدان جنوب شرق آسيا واستراتيجياتها الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

٢٩- وشارك المكتب يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في ندوة عقدتها رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في سيول حول موضوع مكافحة الفساد والشفافية، وذلك في إطار مبادرة الرابطة الرامية إلى تدعيم الإدارة الرشيدة من أجل خفض أثر الفساد على اقتصادات المنطقة، وتشجيع ثقافة النزاهة والشرعية وفقاً لمبادئ الاتفاقية وأحكامها.

٣٠- وقدم المكتب الدعم يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لمؤتمر وطني بشأن دمج معايير مكافحة الفساد في التشريع الصربي، نظّمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد في إطار ولايتها في مجالي الإدارة الرشيدة ومنع الفساد، بالتعاون مع وزارة العدل في صربيا ومبادرة مكافحة الفساد التابعة لميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

٣١- وشارك المكتب في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في حلقة عمل إقليمية لفائدة البرلمانين بشأن أدوات مكافحة الفساد، نظّمها بمانيا مؤسسة "فريدريك إيبرت"، وهي مؤسسة خاصة غير مستندة للربح تشارك في التعاون الإنمائي الدولي والتربية المدنية والسياسية.

دال - تقديم المساعدة التقنية

١ - الخدمات الاستشارية القانونية

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدّم المكتب خدمات استشارية قانونية في إطار مشروع نفذ في فييت نام لإعداد تشريع وطني لمكافحة الفساد. وتلقّى هذا المشروع دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامجه الإقليمي بشأن الإدارة وتم تنفيذه بالتعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وأجرى المكتب استعراضاً مكتبياً لمشروع القانون الوطني وشارك في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بهانوي في جلسات عمل مع الخبراء والمسؤولين عن صياغة القوانين على الصعيد الوطني بغرض استعراض مشروع التشريع قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية بفييت نام للموافقة عليه. وقدّم المكتب توصيات واقتراحات بهدف إدماج مقتضيات الاتفاقية في صلب النظام القانوني الفيتنامي. وقد أقرت الجمعية الوطنية الصيغة النهائية لمشروع القانون المذكور في أواخر عام ٢٠٠٥.

٣٣ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، كان المكتب من بين المستشارين التقنيين الدوليين في توفير الخبرة القانونية بشأن مشاريع مختلفة لتشريعات مكافحة الفساد في كمبوديا لجعلها تتماشى مع مقتضيات الاتفاقية. وقدّمت التعليقات والتوصيات المتعلقة بالتعديلات إلى وزارة العلاقات بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بهدف المساعدة على وضع الصيغة النهائية للنص التشريعي وتقديمه إلى مجلس الوزراء.

٣٤ - وخلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أوفد المكتب بعثة للمساعدة التقنية إلى غينيا الاستوائية لعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع الحكومة بهدف التعجيل بإجراءات تصديق الاتفاقية، وتزويد السلطات الوطنية بالخدمات الاستشارية القانونية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمخدرات واتفاقيات الجريمة والصكوك العالمية المتصلة بمكافحة الإرهاب من الناحية التشريعية.

٣٥ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عُقدت حلقة عمل وطنية في فيينا مع وفد من غينيا لإدراج الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن التشريعات الوطنية. واستكمل الوفد الغيني بدعم من موظفي المكتب، مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي الغيني ومشروع قانون آخر لتعديل مدونة الإجراءات الجنائية لتضمينهما المقتضيات التي تنص عليها صكوك الأمم المتحدة.

٣٦- وتلبية لطلب قدمته بنن للحصول على الخدمات الاستشارية القانونية، أجرى المكتب استعراضا مكتبيا لمشروع قانون لمكافحة الفساد وشارك في دورة اللجنة الوطنية المعنية بالتشريع وتدوين القوانين، التي عقدت في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كوتونو، وشاركت فيها جميع السلطات المختصة بمكافحة الفساد في بنن، كما استعرضت مشروع القانون قبل تقديمه إلى البرلمان.

٣٧- وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد المكتب ثلاث حلقات دراسية تدريبية للمدّعين العامين والمحققين المتخصصين في معالجة قضايا مكافحة الفساد، وشارك فيها ٦٧ بلدا من آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي. واستفاد المشاركون في هذه الحلقات الدراسية الثلاث من التدريب على التحقيق في قضايا الفساد والمحكمة عليها وتجميد المضبوطات ومصادرة عائدات الفساد والتعاون الدولي واستعادة الأصول المهرّبة عن طريق ممارسات الفساد.

٢- المساعدة في مجال بناء القدرات

٣٨- تابع المكتب خلال فترة الاستعراض تنفيذ مشاريع في إندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجنوب أفريقيا وموزامبيق، وشرع في تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة في جنوب أفريقيا ونيجيريا في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الفساد. وعملا بأحكام الاتفاقية، تركّز تلك المشاريع أساسا على تعزيز قدرات منع الفساد في تلك البلدان.

٣٩- وفي إثر تقييم إيجابي لمشروع أكمل أواخر عام ٢٠٠٣ حول تدعيم نزاهة القضاء وقدراته في نيجيريا، قام المكتب بوضع إجراءات للمتابعة في إطار مشروع أوسع بشأن تقديم الدعم للجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية وهيئة القضاء في نيجيريا، بهدف تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة في الشؤون المالية، ومكافحة حالات الاحتيال والتبذير والفساد في نيجيريا من خلال تقديم الدعم للجنة المذكورة وهيئة القضاء، وكذلك سائر المؤسسات ذات الصلة. وفي هذا السياق، أجري تقييم متعمّق لبحث مواطن الضعف على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي، فضلا عن الحواجز القانونية والتقنية التي أعاققت التحقيق في قضايا استعادة الأصول من بلدان أخرى والمحكمة على تلك القضايا والمقاضاة عليها، وتقديم توصيات بشأن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المحتملة اتخاذها لتعزيزها لإطار منع غسل الأموال وقدرات استعادة الأصول. ومن المزمع إجراء تقييم مماثل بكينيا في مستهل ٢٠٠٦.

٤٠- وفي جنوب أفريقيا، أجرى المكتب تقييما شاملا لنزاهة قطاع العدالة وقدراته في إطار مشروع بشأن تعزيز نزاهة المحاكم وقدراتها. واستنادا إلى نتائج ذلك التقييم، عقد اجتماعان على مستوى المقاطعات حول موضوع النزاهة وتم خلالهما وضع خطة عمل للإصلاح القضائي تشمل التدابير اللازمة لتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز الثقة في المحاكم من خلال تحسين أنشطة الاتصال والتوعية، وزيادة التنسيق من أجل إضفاء طابع التكامل على نظام العدالة، وتحسين نوعية إقامة العدل وفعاليتها، وتوطيد القيم التنظيمية والمساءلة. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، اعتمدت خطة عمل في اجتماع وطني رفيع المستوى عقد حول موضوع تدعيم نزاهة المحاكم وقدراتها. وهذا المشروع الذي يتولى شؤونه بشكل كامل الشركاء في جنوب أفريقيا، قد أثار اهتماما كبيرا من لدن الدوائر المناخية، حيث أتيحت موارد إضافية للمكتب لدعم الشركاء في جنوب أفريقيا في تنفيذ خطة العمل ورصدها.

٤١- وفي كولومبيا، واصل المكتب تنفيذ مشروع حول موضوع تعزيز مؤسسات الحكم المحلي في مجال مكافحة الفساد. ويركز هذا المشروع على ثلاث بلدات بهدف التعرف على أفضل الممارسات لتعزيز شفافية إدارات الحكم المحلي ومساءلتها، الشيء الذي يمكن تكراره في بلدات أخرى في كولومبيا. واستنادا إلى الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ثلاث بلدات نموذجية بشأن موضوع النزاهة، جرى إعداد خطط عمل لتحسين الشفافية والمساءلة على مستوى مختلف أجزاء الإدارة المحلية، بما في ذلك العقود الحكومية والهياكل الأساسية والمرور العابر والنقل والتعليم والصحة. وقدم المكتب لاحقا المساعدة للشركاء المحليين في تنفيذ خطط العمل المذكورة. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بإعداد وبدء تنفيذ المساعدة التحضيرية لمشروع بشأن تعزيز نظام النزاهة وتعزيز سيادة القانون لدى الشرطة الوطنية في كولومبيا.

٤٢- وفي لبنان، فرغ المكتب من تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع حول موضوع دعم استراتيجية مكافحة الفساد في لبنان، والذي ركّز على استحداث مدونة للمواطنة للشباب وإعداد مواد اجتماعية وتربوية لتحسين الوعي بالفساد لدى المراهقين؛ وعلى القيام بحملة إعلامية لزيادة تقيّد الشباب بسيادة القانون. وقد جرى إعداد مواد تدريبية وتربوية ووضعت في صيغتها النهائية بعد تجريبها بشكل واسع في مجموع أنحاء البلد استنادا إلى ميثاق المواطن الخاص بالشباب.

٤٣- وقد بدأ تنفيذ مشروع "تعزيز النزاهة والقدرات في المجال القضائي في إندونيسيا" في مستهل عام ٢٠٠٤. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أكمل تقييم لنزاهة قطاع العدل وقدراته. واستنادا إلى نتائج ذلك الاستعراض، عقد المكتب اجتماعين على مستوى المقاطعات لتدارس موضوع النزاهة، وتم خلال هذين الاجتماعين إعداد خطتي عمل لتعزيز

نزاهة العدالة وتدعيم قدراتها. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، جرى تنفيذ العديد من الأنشطة في المقاطعتين بهدف تنفيذ خطتي العمل المذكورتين. وجرى تدريب أزيد من ٢٠٠ قاض ومدّ عام على معالجة قضايا الفساد. وعقدت حلقتا عمل حضرهما أكثر من ٢٥٠ مشاركاً من بين أصحاب المصلحة، وكانتا تهدفان إلى زيادة الوعي العام بتشريعات مكافحة الفساد، فضلاً عن مختلف مدونات السلوك. ونظّم المكتب أربعة اجتماعات مفتوحة تتيح الفرصة لأزيد من ١ ٥٠٠ مواطن على المستوى الشعبي للتداول مع ممثلي قطاع العدالة المحليين. ونظّم برنامجاً إذاعياً وبرنامجاً تلفزيونياً لإطلاع الجمهور على الحقوق الأساسية والمعونة القانونية وشروط الإفراج بكفالة وآليات التظلم القائمة. وتم إعداد مواد إعلامية مثل الملصقات الكبيرة والصغيرة والنشرات، وسوف تتاح لجميع المحاكم في البلد.

٤٤- وفي عام ٢٠٠٤، استهل المكتب مشروعاً حول تعزيز نزاهة القضاء وتدعيم قدراته في جمهورية إيران الإسلامية. وقد نظّم المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير جولة دراسية في فيينا ترمي إلى تمكين سبعة من المسؤولين القضائيين ومقرري السياسات الإيرانيين الرفيعي المستوى من الاطلاع على الجوانب القانونية والإدارية والتنظيمية والتنفيذية لإجراء الإصلاح القضائي في النمسا. وقد أدمجت نتائج الجولة الدراسية ضمن تقرير تحليلي عن تعزيز نزاهة القضاء وقدراته، وعُرض ذلك التقرير في حلقة عمل عقدت لمدة يومين بشأن أفضل الممارسات الدولية في مجال أخلاقيات الجهاز القضائي ونزاهته في طهران. وقد وضعت حلقة العمل التي حضرها ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ من الموظفين القضائيين الرفيعي المستوى، مبادئ عامة للإصلاح القضائي في جمهورية إيران الإسلامية.

٤٥- وعلاوة على ذلك، أوفد المكتب بعثات استشارية أفضت إلى إعداد مشروع بشأن تقديم المساعدة في مجال بناء قدرات الإدارة العامة لمكافحة الارتهاء والفساد في أفغانستان ومشروع آخر بشأن تنفيذ التدابير الوطنية لمكافحة الفساد في البرازيل.

هـ- التعاون مع القطاع الخاص والاتفاق العالمي

٤٦- الاتفاق العالمي شبكة أعلن الأمين العام عن قيامها في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ وهي تضم حكومات وشركات ومؤسسات عمالية فضلاً عن الأمم المتحدة، وتدعو إلى عقد الاجتماعات وتولي تيسيرها وصولاً إلى تعميم مراعاة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في أنشطة الأعمال التجارية في أنحاء العالم واتخاذ إجراءات دعماً لأهداف الأمم المتحدة. وقد أضيف المبدأ العاشر للاتفاق العالمي في عام ٢٠٠٤ ويتعلق بضرورة مناهضة جميع مظاهر الفساد في الأعمال التجارية، بما في ذلك الابتزاز والارتهاء، وكان ذلك ثمرة لاتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الفساد. وأصبح المكتب سادس وكالة أساسية تابعة للأمم المتحدة في الاتفاق العالمي و"الوصي" على المبدأ العاشر. ومنذ أن أصبح المكتب وكالة أساسية وهو يعمل عن كثب مع مكتب الاتفاق العالمي بشأن عدد مختلف من الأنشطة الرامية إلى تشجيع المبادرة إلى تصديق الاتفاقية وتنفيذ المبدأ العاشر.

٤٧- وخلال فترة الاستعراض، شارك المكتب في إعداد إطار الإدارة الجديد للاتفاق العالمي، وعمل بشكل منتظم على تقديم إسهاماته وتعليقاته في إطار هذه العملية برمتها. وشارك أيضا في اجتماعات الاتفاق العالمي المشتركة بين الوكالات وفي مؤتمر الشبكات المحلية المعقودين في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفي برشلونة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وكذلك في الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالمبدأ العاشر، المعقود بكونينهاغن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لمناقشة احتياجات دوائر الأعمال التجارية في مجال مكافحة الفساد. كما عمل المكتب بالشراكة مع مكتب الاتفاق العالمي بشأن مشاركة قطاع الأعمال التجارية في اجتماع المائدة المستديرة لأفريقيا المعقود في أبوجا يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٨- وخلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شارك المكتب بنيويورك في منتدى الأعمال التجارية الدولي العاشر حول موضوع الأعمال التجارية والأهداف الإنمائية للألفية: دور فعال للشركات المسؤولة عالميا.

٤٩- وشارك المكتب يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأنغهاي في منتدى حول موضوع الإدارة ونزاهة الأعمال التجارية في مؤتمر قمة الاتفاق العالمي: الصين. وقد عُقد مؤتمر القمة بهدف تعزيز الممارسات المسؤولة في مجال الأعمال التجارية لإضفاء مزيد من الاستدامة على الاقتصاد العالمي وتوسيع نطاق الاستفادة منه، وأفضى إلى اعتماد بيان شانغهاي الذي يدعو الحكومات التي لم تصدّق بعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى القيام بذلك على سبيل الأولوية القصوى.

٥٠- وفي إطار مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٥ بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو)، شرعت المنطمتان في تنفيذ مشروع مشترك بشأن منع الفساد دعماً لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويهدف المشروع إلى استحداث أدوات لمساعدة دوائر الأعمال التجارية في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويسعى المشروع تحديداً إلى التعرف على الممارسات الجيدة واستحداث أدوات لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من

الفساد، وإعداد تدريب بشأن تدابير مكافحة الفساد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدان مختارة وتجريبه لدى المؤسسات ذات الصلة، ونشر تلك الأدوات والترويج لها من خلال شبكة الاتفاق العالمي وشبكة اليونيدو والمكتب في الميدان، وكذلك من خلال سائر المنظمات الدولية ذات الصلة ورابطات الأعمال التجارية والجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واو- اليوم الدولي لمكافحة الفساد

٥١- في القرار ٤/٥٨، قرّرت الجمعية العامة أن يكون ٩ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لمكافحة الفساد وذلك لإذكاء الوعي بالفساد وبدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في محاربته ومنعه. وجرى الاحتفال باليوم الدولي الثاني لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتحلّله تنفيذ عدد من الأنشطة للترويج له في مكتب الأمم المتحدة بفيينا وفي المقر بنيويورك، فضلا عن ١٧ من المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، وشملت عقد مؤتمرات صحفية وإصدار منشورات وتنظيم برامج تلفزيونية وإذاعية وبث إعلانات عامة عن طريق الإذاعة.

زاي- الأحداث التعاھدية الخاصة

٥٢- أتاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ببانكوك الفرصة لتنظيم حدث تعاھدي خاص. فقد قام المكتب بالتعاون مع قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، بإتاحة الفرصة للدول التي حضرت المؤتمر الحادي عشر لإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها واتفاقية مكافحة الفساد والصكوك الدولية الأربعة المتصلة بالإرهاب المودعة لدى الأمين العام. وبهذه المناسبة، أودعت ثلاث دول (جيبوتي وكرواتيا وهنغاريا) صكوك تصديقها لاتفاقية مكافحة الفساد.

٥٣- ونظّم حدث تعاھدي في المقر خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحت عنوان "موضوع عام ٢٠٠٥: التصدي للتحديات العالمية". وتمشيا مع المحاور الرئيسية لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" (A/59/565 و Corr.1)، ألقى الحدث الضوء على معاهدات تتناول طائفة عريضة من الاهتمامات المترابطة تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد، علاوة على اهتمامات حقوق الإنسان والاهتمامات المتعلقة بقضايا البيئة ونزع السلاح. ووقّعت ست

دول (إسبانيا وبوتان والبوسنة والهرسك وجامايكا وسوازيلند وليسوتو) ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي على اتفاقية مكافحة الفساد بهذه المناسبة، فيما قامت ثلاث دول بتصديقها أو الانضمام إليها (إكوادور وليبيريا وليسوتو)، مما أتاح دخول الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثالثاً - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - الدورة الثامنة للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد (فيينا، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

٥٤ - تنشئ المادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مؤتمراً للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية ومن أجل تشجيع تنفيذها واستعراضه. وتنص أيضاً على أن ينعقد المؤتمر في موعد أقصاه سنة واحدة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ وأن يعتمد نظاماً داخلياً وقواعد تنظم سير أنشطته.

٥٥ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٤/٥٨، قرّرت الجمعية أن تكمل اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد مهامها الناشئة عن التفاوض بشأن الاتفاقية بعقد اجتماع قبل وقت كاف من انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، من أجل إعداد مشروع نص النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف وغير ذلك من القواعد المذكورة في المادة ٦٣ من الاتفاقية، والتي ستحال إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته الأولى للنظر فيها.

٥٦ - وعقدت اللجنة المخصصة دورتها الثامنة في فيينا يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقامت بإعداد مشروع النظام الداخلي وقرّرت أن تقدّمه إلى مؤتمر الدول الأطراف للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه في دورته الأولى.

باء - الإجراءات التحضيرية الأخرى

٥٧ - أتاح عقد حلقات دراسية رفيعة المستوى (انظر الفقرات ١٣-١٦ أعلاه) للأمانة أن تدرس تمهيداً قضايا رئيسية استعداداً للدورة الأولى المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف. وكان من نتائج الحلقات الدراسية التوصية بأن يشارك الخبراء المعنيون بجوانب محدّدة من الاتفاقية في مؤتمر الدول الأطراف، ولا سيما ممثلو الهيئات المستقلة العاملة في مجال مكافحة الفساد،

حيثما وجدت تلك الهيئات. ونظرا لزيادة عدد هذه الوكالات وأهميتها في مكافحة الفساد، فإن المؤتمر يعتبر فرصة سانحة تمكّن ممثليها من التفاعل مع نظرائهم من سائر البلدان وإنشاء شبكة فعّالة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. ومن بين التوصيات الأخرى الأوثق صلة بولاية مؤتمر الدول الأطراف ضرورة وضع منهجية للاستعراض الموضوعي للتقدم المحرز فيما يتعلق بمنع الفساد وكبحه، الشيء الذي من شأنه أن يتيح للمؤتمر أن يستعرض بفعالية تنفيذ الاتفاقية وقيّم أداؤها.

٥٨- كما احتلت مسألة استعراض تنفيذ الاتفاقية والتحديات التي يواجهها مؤتمر الدول الأطراف في هذا الصدد، موقعاً بارزاً في مناقشات الفريق الدراسي الذي أنشأته منظمة الشفافية الدولية، والذي دُعي المكتب للمشاركة فيها بصفة مراقب. وخلال فترة الاستعراض، حضر المكتب ثلاثة اجتماعات لذلك الفريق.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٥٩- لقد تم التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واعتمادها في مدة زمنية قياسية، حيث دخلت حيّز النفاذ يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ولم تمض سوى سنتين على فتح باب التوقيع عليها، وذلك في أعقاب التفاوض عليها واعتمادها في وقت قياسي.

٦٠- وقد وصلت التصديقات على هذه الاتفاقية بسرعة، إلى العدد المطلوب كحد أدنى لدخولها حيّز النفاذ، وهو انجاز يشدّ الانتباه ويدلّ بجلاء على قوة الإرادة السياسية المتواصلة لمكافحة الفساد. على أن معظم التصديقات التي تم إيداعها قد ورد من البلدان النامية. ومن أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعّالاً، سيكون من الأساسي لمؤتمر الدول الأطراف الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أن يكون في مقدوره الاعتماد على عدد كبير من الدول المصدّقة أو المنضمة من أرجاء العالم قاطبة. ذلك أن انعدام التوازن بين الدول المشاركة من شأنه أن يؤثر في أداء المؤتمر وقدرته على الترويج لتنفيذ هذه الاتفاقية بفعالية. وفي هذا الصدد، قد تود لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تدعو الدول الأعضاء إلى تحديد جهودها من أجل تصديق الاتفاقية في غضون عام ٢٠٠٦ وقبل انعقاد المؤتمر، وذلك على سبيل الاستعجال وكمسألة ذات أولوية قصوى.

٦١- ولتحويل أحكام الاتفاقية إلى تدابير عملية واقعية، من الجوهرى أن يقدم الدعم للدول ذات الموارد والقدرات المحدودة في مجال استعراض نظمها واتخاذ التدابير والتشريعات

التي تحقّق امتثالها لأحكام الاتفاقية وإنشاء الآليات الأساسية التي ستمكّنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة لتقديم المساعدة اللازمة في هذا الشأن. ومن ثمّ قد ترغب اللجنة في تشجيع الدول على تقديم تبرعات كافية للمكتب عملاً بأحكام المادة ٦٢ من الاتفاقية.

الحواشي

- (1) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.2.
- (2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (الطبعة الثالثة).
- (3) انظر *Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries* (الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.III.B.18).
- (4) مجلس أوروبا، مجموعة المعاهدات الأوروبية، رقم ١٧٣.

المرفق

حالة التوقيعات والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

ألف - ملخص التوقيعات والتصديقات

الصك الدولي	التوقيع	التصديق	دخوله حيّز التنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٤٠	٤٨	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

باء - تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حسب المناطق

البلد	التوقيع	التصديق
أفريقيا		
الجزائر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤
أنغولا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بنن	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
بور كينا فاسو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الكاميرون	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦
الرأس الأخضر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
جزر القمر	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوت ديفوار	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جيبوتي	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
مصر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
إثيوبيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غابون	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غانا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
غينيا	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
كينيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
ليسوتو	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
ليبيريا	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
الجمهورية العربية الليبية	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

البلد	التوقيع	التصديق
مدغشقر	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
ملاوي	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	
مالي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
موريشيوس	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
المغرب	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
موزامبيق	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤	
ناميبيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤
نيجيريا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
رواندا	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	
سان تومي وبرينسيبي	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
السنغال	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
سيشيل	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
سيراليون	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
جنوب أفريقيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
السودان	١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	
سوازيلند	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
توغو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤	
أوغندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥
زامبيا	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
زمبابوي	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
المجموع الإقليمي	٤٠	١٩

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤
البحرين	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥
بوتان	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
بروني دار السلام	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
الصين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
قبرص	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
الهند	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

البلد	التوقيع	التصديق
إندونيسيا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إيران (جمهورية-الإسلامية)	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
اليابان	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الأردن	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥
الكويت	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
قيرغيزستان	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
ماليزيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
منغوليا	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
ميانمار	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
نيبال	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
باكستان	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بابوا غينيا الجديدة	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
الفلبين	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
قطر	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
جمهورية كوريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
المملكة العربية السعودية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
سنغافورة	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	
سري لانكا	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤
الجمهورية العربية السورية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تايلند	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تيمور-ليشتي	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تركمانستان		٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥
الإمارات العربية المتحدة	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
فييت نام	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
اليمن	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
المجموع الإقليمي		٧
٣٢		
أوروبا الشرقية		
ألبانيا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
أرمينيا	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	
أذربيجان	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

البلد	التوقيع	التصديق
بيلاروس	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥
البوسنة والهرسك	١٦ أيلول/سبتمبر	
بلغاريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كرواتيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
الجمهورية التشيكية	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
هنغاريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
لاتفيا	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
ليتوانيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بولندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية مولدوفا	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	
رومانيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
الاتحاد الروسي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
صربيا والجبل الأسود	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
سلوفاكيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
أوكرانيا	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
المجموع الإقليمي	١٩	٧

أمريكا اللاتينية والكاريبي

الأرجنتين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بربادوس	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بوليفيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
البرازيل	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
شيلي	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كولومبيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوستاريكا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوبا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
الجمهورية الدومينيكية	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إكوادور	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
السلفادور	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١ تموز/يوليه ٢٠٠٤
غواتيمالا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
هايتي	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	

البلد	التوقيع	التصديق
هندوراس	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥
جامايكا	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
المكسيك	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤
نيكاراغوا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦
بنما	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
باراغواي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
بيرو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
ترينيداد وتوباغو	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
أوروغواي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
المجموع الإقليمي		٢٣
		١٠

أوروبا الغربية والدول الأخرى

أستراليا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
النمسا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
بلجيكا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كندا	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤	
الدانمرك	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
فنلندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
فرنسا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥
ألمانيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
اليونان	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إيرلندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إسرائيل	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	
إيطاليا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
لختنشتاين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
لكسمبرغ	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
مالطة	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥	
هولندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
نيوزيلندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
النرويج	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
البرتغال	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	

البلد	التوقيع	التصديق
اسبانيا	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
السويد	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
سويسرا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تركيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الجماعة الأوروبية	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
المجموع الإقليمي	٢٦	٤

جيم - تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حسب الترتيب الأبجدي

البلد/المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي	التوقيع	التصديق والقبول والموافقة والانضمام
أفغانستان	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
ألبانيا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الجزائر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤
أنغولا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الأرجنتين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
أستراليا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
النمسا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
أذربيجان	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البحرين	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	
بربادوس	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بيلاروس	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥
بلجيكا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بنن	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
بوتان	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
بوليفيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
البوسنة والهرسك	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
البرازيل	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بروني دار السلام	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بلغاريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	

البلد/المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي	التوقيع	التصديق والقبول والموافقة والانضمام
بور كينا فاسو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الكاميرون	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كندا	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤	
الرأس الأخضر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية أفريقيا الوسطى	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
شيلي	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الصين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
كولومبيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جزر القمر	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوستاريكا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوت ديفوار	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كرواتيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
كوبا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
قبرص	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الجمهورية التشيكية	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
الدانمرك	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جيبوتي	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
الجمهورية الدومينيكية	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إكوادور	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
مصر	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
السلفادور	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١ تموز/يوليه ٢٠٠٤
إثيوبيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الجماعة الأوروبية	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
فنلندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥
فرنسا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غابون	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
ألمانيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غانا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
اليونان	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غواتيمالا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
غينيا	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
هايتي	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
هندوراس	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥

البلد/المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي	التوقيع	التصديق والقبول والموافقة والانضمام
هنغاريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
اندونيسيا	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
ايران (جمهورية-الاسلامية)	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
ايرلندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
إسرائيل	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	
إيطاليا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جامايكا	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
اليابان	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الأردن	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥
كينيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
الكويت	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
قيرغيزستان	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
لاتفيا	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥	٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
ليسوتو	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
ليبيريا		١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
الجمهورية العربية الليبية	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
لختنشتاين	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
ليتوانيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
لكسمبرغ	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
مدغشقر	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
ملاوي	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	
ماليزيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
مالي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
مالطة	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥	
موريشيوس	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
المكسيك	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤
المغرب	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
موزامبيق	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤	
ميانمار	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	
ناميبيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤
نيبال	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
هولندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	

البلد/المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي	التوقيع	التصديق والقبول والموافقة والانضمام
نيوزيلندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
نيكاراغوا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
نيجيريا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
النرويج	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
باكستان	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بنما	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
بابوا غينيا الجديدة	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
باراغواي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
بيرو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
الفلبين	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
بولندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
البرتغال	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية كوريا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية مولدوفا	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	
رومانيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الاتحاد الروسي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
رواندا	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	
سان تومي وبرينسيبي	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
المملكة العربية السعودية	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	
السنغال	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
صربيا والجبل الأسود	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
سيشيل	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	
سيراليون	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
سلوفاكيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جنوب أفريقيا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
اسبانيا	١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
سري لانكا	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤
السودان	١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	
سوازيلند	١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	
السويد	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
سويسرا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الجمهورية العربية السورية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تايلند	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	

البلد/المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي	التوقيع	التصديق والقبول والموافقة والانضمام
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥	
تيمور-ليشتي	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
توغو	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥
ترينيداد وتوباغو	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تونس	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤	
تركيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
تركمانستان		٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥
أوغندا	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
أوكرانيا	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
الإمارات العربية المتحدة	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥	٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
أوروغواي	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
فييت نام	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
اليمن	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
زامبيا	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	
زمبابوي	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤	